الامن الاجتماعي وحقوق الانسان

م.م صفاء كريم جوادِ

العراق – جامعة بابل / كلية الآداب – قسم الاجتماع

البريد الإلكتروني Email: art.safaa.kareem@uobabyion.edu.iq

الكلمات المفتاحية: الامن الاجتماعي، الامن الإنساني، حقوق الانسان.

كيفية اقتباس البحث

جوادِ ، صفاء كريم، الامن الاجتماعي وحقوق الانسان، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، أيلول ٢٠٢٥،المجلد:١٥ ،العدد:٥ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Social Security and Human Rights

Mr. Safaa kareem Jawad
Iraq - University of Babylon / College of Arts - Department of Sociology

Keywords : social security, human security, human rights.

How To Cite This Article
Jawad, Safaa kareem, Social Security and Human Rights ,Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, September 2025,Volume:15,Issue 5.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract:

The concept of social security and human rights has occupied a prominent position in the research and studies of scholars, thinkers and specialized researchers at various levels. Social security is a fundamental pillar in building past and present human civilizations that have sought in their priorities to provide security and stability by emphasizing the components of security and the factors that lead to its achievement in order to direct the efforts of its people towards the process of construction and development and achieving the process of development and modernization. Among these processes is ensuring the basic rights of the human being, considering that security is a general rule for the purposes of legislation. This research comes to clarify the relationship between the concepts of social security and human rights, considering that the former is one of the components of human security because it is a fundamental pillar for the stability of human life.

It can be said that social security is closely linked to all elements of social life, as it is linked to the provision of protection and reassurance for individuals within society in its educational, health, religious, cultural, criminal, economic, political and social dimensions. This is achieved through the provision of resources for the necessities of life and the preservation of human rights. Consequently, the world has witnessed an increasing interest in human rights issues at the global level, as it has

become the talk of the hour through official and unofficial international platforms, with respect for rights, as well as continuous media campaigns calling for the protection of human rights.

الملخص :

احتل مفهوم الامن الاجتماعي وحقوق الانسان مكانة بارزة في بحوث ودراسات العلماء والمفكرين والباحثين المختصين على مختلف الأصعدة، فيعد الامن الاجتماعي ركيزة أساسية في بناء الحضارات الإنسانية الماضية والحاضرة التي سعت في أولوياتها على توفير الامن والاستقرار من خلال تأكيدها على المقومات الخاصة بالأمن وبالعوامل التي تؤدي الى تحقيقه من اجل توجيه جهود ابناءها نحو عملية البناء والتطوير وتحقيق عملية التنمية والتحديث، ومن تلك العمليات هو ضمان الحقوق الأساسية للإنسان، باعتبار ان الامن هو قاعدة من القواعد العامة لمقاصد التشريع. ويأتي هذا البحث لتوضيح العلاقة بين مفهومي الامن الاجتماعي وحقوق الانسان باعتبار ان الأول هو احد مكونات الامن الإنساني لأنه ركيزة أساسية لاستقرار الحياة البشرية.

يمكن القول ان الامن الاجتماعي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بعناصر الحياة الاجتماعية جميعها بوصفه يقترن بتوفر الحماية والطمأنينة للأفراد داخل المجتمع بأبعادها التعليمية والصحية والدينية والثقافية والجنائية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية وبذلك يتم من خلال توفير موارد مستلزمات الحياة والحفاظ على حماية حقوق الانسان وبالتالي شهد العالم اهتماماً متزايداً بقضايا حقوق الانسان على المستوى العالمي حيث اصبح حديث الساعة عن طريق المنصات الدولية الرسمية وغير الرسمية بأحترام الحقوق، وكذلك الحملات الاعلامية المتواصلة التي تدعو الى حماية حقوق الانسان.

مقدمه :

هناك علاقه وثيقه بين الامن الاجتماعي وحقوق الانسان وتمتد هذه العلاقة الى فترات تاريخيه وان لم تأخذ المستوى العلاقة بين الامن الاجتماعي وحقوق الانسان علاقه ارتباط وثيقه الصلة فلابد من قوه التأثير والتأثر لكنها كانت ملحوظه كما اهتمت جميع الاديان والأيدولوجيات الإنسانية المعاصرة بالكرامة الإنسانية من حيث تأكيدها على المساواة المطلقة والجوهرية بين افراد البشر واستمر هذا الاهتمام وفق المتغيرات وفق متغيرات الكبيرة التي يشهدها العالم سياسيا واقتصاديا وثقافيا والتي هي بواقع الحال متغيرات تاريخيه لان العالم بعدها لن يكون مما كان قبلها والاتجاه الذي تسير فيه هذه المتغيرات ونحن في هذا العصر هو اعلى قيمه الانسان وتحقيق الامن سوى على مستوى الوطني او المستوى العالمي وفي القرنين السابع عشر والثامن

عشر ازدهرت مفاهيم حقوق الانسان وتمثلت بالحقوق الطبيعية والعقد الاجتماعية والتظليل من السلطات الدولة وحقوق الناس في ان يتمردون ولو لم تمس بحقوقهم والمتتبع تاريخيا يجد ان النظام الاقطاعي في اوروبا والسلطة الكنيسية كانت احدى العوامل التي ادت الى زعزعه الاستقرار بقيام الثورات والمناداة بالحرية وظهور مفاهيم حقوق الانسان في اوروبا اما في الشرق الاوسط فقد ازدهرت مفاهيم حقوق الانسان مع –انتشار الدين الاسلامي وهكذا نجد ان منظور حقوق الانسان تأصل من خلال العادات الدينية والسياسية والفكرية العديد من الثقافات بالتالي تكون حقوق الانسان هي المعيار الحقيقي للسمات الجوهرية او الأساسية في كل مكان والتي يجب تقديرها وصيانتها الا ان الاحداث المروعة التي شهدها القرن العشرين وما بعدها على سبيل المثال والحروب والابادات الجماعية والتفرقة العنصرية والتهيمن الاجتماعي من حيث الجنس او العرق او الهوية الدينية والعنف والاستقلال العمال واستخدام الطفل بل اصبح العلماء والمختصين ينظرون اليها في الوقت المعاصر الى القيم الثقافية الإنسانية باعتبارها متغيره هاما ينبغي تحليله والاستناد اليه في تفسير الواقع الاجتماعي لان من الضرورات التي يؤكد عليها علماء الاجتماع الامن الحرية الغذاء فالتركيز على الامن من خلال الضمانات لحقوق الانسان تحقيق الاستقرار الذي يبعث على جميع الاشياء الذي يسود التقدم والازدهار ومن هنا بدأت القوه العالميه بالضمانات العالميه كالجمعية العامة لأمم المتحدة تعمل على ايجاد ضمان حقيقي لحقوق الانسان وبرعت اولى ثمرات تلك الجهود بالإعلان العالمي لحقوق الانسان في عام ١٩٤٨ وقد اصبحت هذه الحقوق احكام ثابته للكرامة والمساواة وغير قابله للتغيير او التبديل او الانتهاك لكل افراد المجتمع البشري واخيرا نجد ان اقرار حقوق الانسان كضمانات وحريات اساسيه يتمتع بها في اطار تشريعات محدده وعدم المساس بحقوق الاخرين ويحقق لنا اهدافا على مستوى الفرد والمجتمع وبدوره تحقيق الامن الاجتماعي المنشود

الاهمية واهداف البحث:

١_ الامن الاجتماعي عامل مهم وفاعل في عمليه التنمية في سبط وتحسين نوعيه الحياه بل هو الوسيلة الأساسية للنمو النفسي والتوافق الاجتماعي مع الاخرين

٢_ ضرورة احساس الفرد بالأمن الاجتماعي حتى يستطيع ايداء ادوار اجتماعيه ويكون اكثر قدره على المشاركة والعطاء

٣_ يوفر الامن الاجتماعي الشعور بالاستقرار الاسري مما يجعل الفرد يسير نحو سلوك ايجابي ومرغوب بالمجتمع ويرتبط ارتباط وثيق بالمحافظة على سبط الاستقرار. **وبذلك تهدف الدراسة الى توضيح الاهداف التالية:**

١. توضيح العلاقة بين مفهوم الامن الاجتماعي وضمان حقوق الانسان

٢. اقتراح صيغ حديثه مطوره ستلائم مع الواقع الحياتي المفقم بالتطور التكنولوجي والمعلوماتي

مشكلة البحث :

ان موضوع بحثنا هذا في الواقع الموضوع الرئيسي ليس في حياه المجتمع العراقي بل في كل المجتمعات فقد تتطور النظر الى حقوق الانسان مع التطور الحاصل في كافة المجالات بصوره عامه والمجال السياسي بصوره خاصه اذ لابد من النظر الى قضيه حقوق الانسان من منظرين الاول يتمثل بجهود الناس ودورهم الذي يقومون به من اجل التنمية والاستقرار وحفظ الامن الاجتماعي والثاني هو الجهود الدولة المتمثلة في اجراءات التنمية بصوره عامه من اجل تقديم حياه افضل للإنسان بعد ان كانت تمثل جهودها في مراحل احاديه على خلاف الفترة السابقة في عهد النظام البائد وبذلك مع المناداة بالحقوق والمساواة والتوازن في علاقات القوه بين الرجل والمراه ونشر مفاهيم المساواة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية فلو كان نظام الحكم شمولياً كما هو في النظام البائد فلا يمكن الحديث عن المواطنة بالمفهوم السياسي انما يكون الحديث عن شعور بالانتماء وهو ما يمكن اعتباره وطنيه وبذلك لابد من

رفع مستوى الوعي لدى افراد المجتمع بمختلف الادوار التي يؤدوها في المجتمع من حيث السيطرة على الموارد والقدرات في التحكم واتخاذ القرارات التي تؤدي الى حاله من الاستقرار وتحقيق الامن الاجتماعي وان حقوق الانسان حسب ما يفهم والمتعارف عليها هي الحقوق المستحقة بمعنى الحقوق المطالبة بتحقيقها اي نقصد من ذلك النظر اليها كحقوق تقابلها واجبات وهذا المفهوم يمثل اساس القانون الدولي السائد في كل النظريات والتطبيقات القانونية التي نجد ان الحقوق تسير جنبا الى جنب وبالتوالي مع الواجبات وبالتالي ان اي انتهاك لحقوق الانسان يعني عدم تنفيذ امر الواجبات السليمة والإيجابية المرتبطة بهذه الحقوق والمعرفة تعريفا واضحا نسبيا. وان هذه الدراسة تسعى لبيان ماهيه الارتباط بين الامن الاجتماعي من جهة وحقوق الانسان من جهة اخرى ان التساؤلات التي تنطلق منها الدراسة تمتد بما يأتي

١_هل هناك علاقه او ارتباط بين الامن الاجتماعي وحقوق الانسان

٢_ هل يسهم الامن الاجتماعي في تحقيق صياغه صيانه حقوق الانسان العراق بعد عام ٢٠٠٣

٣_ هل يمكن ان نتحدث عن اهم سمات هذه الحقوق وانماطها المهمة وما هي التحديات والمعوقات التي تواجهها مسيره الامن الاجتماعي

المفاهيم والمصطلحات

1_الامن الاجتماعي :تعددت وجهات النظر حول مفهوم الامن الاجتماعي فمنهم من يرى ان مفهوم الامن الاجتماعي يشمل كل النواحي الحياه التي تهم الانسان المعاصر والتي يشمل الاكتفاء المعيشي والاقتصادي والاستقرار فلا يشعر الانسان بالعوز والحاجه ويشمل الخدمات المدرسية والثقافية والرعاية الإنسانية للإنسان، كما يهدف بلا تحقيق الرفاهية الشخصية، وبالتالي الوقاية من الانحراف(١) وكذلك يعتبر الامن الاجتماعي مسؤوليه اجتماعيه تقع على عاتق جميع افراد المجتمع وهو من اخطر المسؤوليات الاجتماعية التي تنعكس بالإيجاب او السلب على افراد المجتمع على الصعيد الامني والثقافي والسياسي والا اقتصادي، وكذلك اشار ما سلو انه يشبع الفرد حاجاته المادية والفسيولوجية، لذلك حتى تصبح الحاجه الى الامن بعدها مساله ملحه بوصفها دافع للبقاء الذاتي، ولذلك فهي تتضمن المحافظة على الممتلكات الخاصة للحصول على مصدر للدخل لتمكين الفرد الطعام والمأوى(٢) وبذلك يعرف اخرون الامن الاجتماعي هو عباره عن شعورا وحاله طبيعية تسود افراد المجتمع فهو احساس الدولة بالاطمئنانيه والاستقرار(٣) ويعرف ايضا بانه واقع اجتماعي يسود الاستقرار الذي يستمده من طبيعة العلاقات الاجتماعية والادراك الايجابي لهذا الواقع ويشمل الافراد والأسرة والمجتمع، بما فيه من مؤسسات حكومية وغير حكومية ومؤثرات ثقافيه واجتماعية(٤) فمن منظور علم الاجتماع فينظر للأمن الاجتماعي بانه اقصى اشباع ممكن لاحتياجات الجماهير في اطار العدالة الاجتماعية لنبدأ الصراعات بين افراد المجتمع لكي يعيش الجميع في اطار مقبول من التقبل والتعاون والشعور بالأمن والسلام الاجتماعي (٥)

2_الامن الانساني :لقد ظهر مفهوم الامن الانساني في النصف الثاني من عقد التسعينات كناتج للتحولات التي شهدتها فتره الحروب وقد ركز على الفرد وليس الدولة كوحده سياسيه، وبين على ان السياسة امينه يجب ان يكون الهدف منها تحقيق امن للأفراد بجانب امن الدولة وقد اصبح هذا المفهوم حصيلة اساسيه وركنا في السياسات الخارجية وكأداء صنع السياسة في العلاقات الخارجية(٦)وكذلك يعني امن الانسان من الخوف لمواجهه الاخطار (العنف، والقهر، والتنكير) والحاجه(الحرمان وعدم التمكين الاجتماعي) اي خلق ديناميكية تدمج الانسان في الاولويات التنموية والسياسية بدل التركيز على الاستقرار النظام السياسي وبيئته(٧)وذلك يعرف ايضاً حمايه حريه الافراد من جميع الاخطار الطارئة وبمفهوم اخر للأمن الانساني يستند هذا المفهوم الى فكره التماسك يحق الناس في العيش بحريه وكرامه وحياه خاليه من الفقر والياس وان من حق جميع الافراد التحرر من الخوف وتطوير امكانياتهم وقدراتهم(٨)وايضا يعرف انه جوهره الفرد اذ يعني التخلص من كافه ما يهدد امن الافراد السياسي والاقتصادي والاجتماعي من

خلال التركيز على الاصلاح المؤسسي وذلك بالمؤسسات الأمنية القائمة وانشاء مؤسسات امنيه جديده لمواجهه ما يهدد امن الانسان (٩)

3_حقوق الانسان :هو احد المفاهيم التي تتسم بالغموض والوضوح في نفس الوقت، فهو مفهوم معقد قد نستطيع ان ننظر اليه بوضوح دون التمييز بين الافراد فقد ظهر مصطلح حقوق الانسان في اواخر الربع من القرن الثامن عشر ولكن حداثه هذا المفهوم لا تعني الضرورة حداثه مضمونه، ويقصد بمفهوم حقوق الانسان انه وجود مطالب واجبة الوفاء بقدرات او امكانيات معينه يلزم توفيرها على اسس أخلاقية لكل البشر دون التمييز فيما بينهم على اساس النوع والجنس او الكون او العقيدة او الطبقة، وذلك على قدم المساواة بينهم جميعا ودون ان يكون لأي منهم ان يتنازل عنها، وهذه القدرات والامكانيات يلزم ان تتوفر للبشر جميعا على كونهم بشرا، فلا يستقيم وجودهم ولا تمايزهم عن الكائنات الحيه الاخرى الا بتوافر هذه الحقوق لهم(١٠) كما ويعرفها علم الاجتماع بانه تنظيم اجتماعي للعلاقة بين الفرد والكيانات الاجتماعية الاخرى، ولا يجوز المس بها بواسطه هذه الكيانات في شكل الدولة وفي اي شكل اجتماعي اخر لجماعة(١١) ويعرف هو فرع خاص من فروع العلوم الاجتماعي يختص بدراسة العلاقات بين الناس استنادا الى كرامه الانسان وتحديد الحقوق والرخص الضرورية لازدهار شخصيه كل كائن انساني(١٢) وكذلك يعرف قانون حقوق الانسان بانه النصوص القانونية والقواعد العرفية التي تحمي حقوق الانسان والتي تعد جزءا من القانون حقوق الانسان(١٣)

المبحث الثاني

اولا: علاقة الامن الاجتماعي وحقوق الانسان من حيث رؤية علماء الاجتماع؟

منذ القدم مركزه الفكر الانساني على اهميه وضرورة استقرار النظام الاجتماعي، فقد انشغل كثير من العلماء والفلاسفة والباحثون بمشكله النظام الاجتماعي وكيفيه تدعيم التماسك المجتمع، فقد بين الكثير من العلماء والفلاسفة عن رؤيتهم بشان بناء مجتمع سليم وذلك لأنه يحقق الامن ويحفظ حقوق الانسان التي يسعى الى تحقيقها من خلال وضع قواعد وقوانين التي تحكم العلاقات العامة والخاصة، ونذكر منهم

أ_ أفلاطون : اهتم الاغريق بالاجتماع المدني اي ان الاجتماع الظاهرة طبيعية ناشئة عن تعدد حاجات الفرد وعجزه عن قضائها لوحده، من حيث تالف الناس جماعات صغيره تعاونت على توفير المأكل والمسكن والملبس حتى الفوا المدينة، ويرى افلاطون ان الدولة لها ثلاثة وظائف اساسيه هي اشباع الحاجات وحمايه الدولة حكم الدولة، ولتحقيق هذه الوظائف يتطلب تقسيم المجتمع الى ثلاثة طبقات من حيث هذا التقسيم يحفظ حقوق الانسان ويحافظ عليها من

الضياع، وان هذه الطبقات تتدرج هرميا تمثل فيها طبقه الحكام قمه الهرم تتولى الامور السياسية، وتليها طبقه الجند التي تقوم بمهمه الدفاع عن المدينة وحمايه الافراد من المخاطر التي تواجههم من انتهاك لحقوق الانسان مثلا القهر والعنف والابتزاز واغفاء حقهم في الدفاع عن النفس، واخيرا تأتي طبقه العمال الزراعيين والصناعيين التي تقوم بمهام انتاج مستلزمات واحتياجات المدينة كلها، حيث شكلت جمهوريه افلاطون نموذجا نظريا ينبغي ان تكون مدينه فاضله لكي تنتشر فيها الخير والرخاء والفن والعلم الذي يحقق بذلك الامن الاجتماعي للأفراد ويحفظ كافه حقوقهم العامة والخاصة(١٤)وذلك لضمان تحقيق العدالة الاجتماعية في سائر انحاء الإمبراطورية التي كانت واسعه.

ب_ الفارابي: من المسلمات لدى الفارابي ان اهم ما يميز الانسان هو انه كان اجتماعي لا يستطيع ان يعيش بمعزل عن مجتمعه، وذلك لعزه عن توفير احتياجاته الأساسية، ومن ثم فانه وجود الانسان في المجتمع ينتج عنه معادله ثابته وهي العلاقة التي تربطه بغيره، ومن هذه الروابط هي الروابط الأسرية والاقتصادية والسياسي مما لا شك فيه ان هذه الروابط بحاجه الى اساس ونظام واستقرار من خلال وضع ضوابط وقواعد تنظم سلوك الافراد وعلاقاتهم ببعضهم البعض، ومن هنا برزت الحاجه منذ القدم لوجود القواعد والقوانين تنظيم علاقه الافراد داخل المجتمع وبذلك اهتم الفارابي بدراسة طبيعة المجتمع وبنائه وتأكيد ضرورة الاجتماع الانساني، ويرى ان الانسان مفطور على حاجه الى اجتماع بوصفه يحتاج الى اشباع حاجاته المختلفة وفي نفس الوقت يقدم الخدمات الاخرى (١٥)وفضلا عن ذلك اهتم بنشاه السلطة في المجتمع واهتمامه المتجسد في وضع القانون الذي يحقق العدالة والمساواة ويقضي على الظلم وذلك ما يحقق السعادة والكمال التي صورها الفارابي في المدينة الفاضلة، وبذلك فان التعاون يعتمد على تقسيم العمل والتخصص وهذا يفسر اصل وطبيعة اجتماع البشري (١٦)حيث يرى في ذلك تحقيق الامن الاجتماعي المنشود للإنسان من خلال التعاون فيما بينهم.

ج_ أبو الحسن الماوردي: يرى ان صلاح الدنيا في صلاح الانسان ومدينته، وتبلورت لديه معالم النظرية العامة للأمن الاجتماعي، وذلك من خلال اقرار حقوق الانسان في اي مجتمع يوضح مدى التزام الدولة اتجاه توفير الخدمات ويوضح القيم والاتجاهات الملزمة وشبه الملزمة وغير الملزمة كما تحديد تلك الحقوق في ارتباطها بالمواثيق والتشريعات العالميه، ويؤكد التزام الدولة في اطار علاقاتها بالدولة الاخرى لتحقيق العدالة الاجتماعي وتنظيم العلاقة بين الافراد وتحديد حقوقهم وبذلك بدون صلاح الفرد الذي لا تأتي الا بتوافر سبل العيش الكريم

والتعليم والاخلاق والدين، ولقد حدد ما تصح به الدنيا والانسان في سته اشياء(دين متبع، سلطان قاهر، عدل شامل، امن عام، خصب دائم، امل فسيح) وبين ان امن الانسان على نفسه وامن المجتمع على كيانه كل منهما مرتبط بالأخر(١٧) وفي ضوء ما تقدم يمكن القول ان الضوابط الاجتماعية تستند الى العقد الاجتماعية وينطوي هذا التطور في فهم طبيعة الضبط الاجتماعي، وارتكزت نظريه العقد الاجتماعي عند روسو على فكره ان الانسان قبل وجوده في الدولة كان يعيش في حاله فطريه يتساوى فيها جميع الناس وكل منهم يكفي نفسه بنفسه وكان الانسان قانعا في هذه المعيشة الحياه اصبحت ضرورة الى توفير مستلزمات الحياه المعقدة وبذلك ظهر نظام تقسيم العمل وظهرت الصناعات وبرزت ظهور الطبقات المختلفة يبن التميز بين الافراد لذلك نشا المجتمع السياسي نتيجة لعقد اجتماعيه (١٨)فقد تصور روس ان عمليه استقرار النظام الاجتماعي للمجتمع تكون من خلال السلطة السياسية بوصفها تمتلك شرعيه والقوه في ان واحد وبذلك ظهرت الحاجه الى الامن الاجتماعي لحمايه حقوق الافراد حيث كانت بدايته الاولى في النصف الثاني من عقد التسعينات كناتج للتحولات التي شهدتها ما بعد الحروب الباردة، وقد ركز على الفرد وليس الدولة كوحده سياسيه، وفي ظل هذا السياق فقد ظهر هذا المفهوم الامن الاجتماعي لأول مره في تقرير الامم المتحدة للتنمية البشرية عام ١٩٩٤ (١٩)وبذلك فان الشعور بالأمن غايه الأهمية ومن ثم فقد جعل الله عز وجل نعمه جليله يتفضل بها على خلقه وبذلك فان الحياه بدون امن وامان قاسيه، بل تكون شديده المرارة، ولا تطاق وبذلك فان ضرورة من ضرورات استقامة العمران الانسان واقامه معوقات الامن الاجتماعي الاساسي لا قامه الدين في القران الكريم قد اعطى هذا الجانب اهتماما كبيرا لما له اثر في توطين النفس البشرية على الرضا والترقب والاهتمام، بذلك تكون حقوق الانسان محفوظه على اساس قواعد وقوانين التي تضعها الدولة والتي اقرت منذ زمن بعيد لحفظ حياه الانسان ودوامه واستقراره، وبالتالي تكون حقوق الانسان محفوظه على اساس وجود قواعد وانظمه الامن الاجتماعي التي يستقيم بها المجتمع

ثانياً :دور المجتمع في الدفاع عن حقوق الانسان؟

الحديث عن تطوير نموذج جديد لمجتمع الرفاهية الهادفة الى تفعيل إمكانيات المجتمع المدني، ويولى المجتمع في الوقت الراهن اهتماماً فائقاً يقضيه ضمان حقوق الانسان وقد أقرها في مجموعة كبيرة من القواعد القانونية الدولية التي تعترف بحقوق الانسان وحريته الاساسية التي تعمل على تشجيع وحماية حقوق الانسان، فهناك حرص كبير في الوقت الحاضر على توفير نوع من الضمانات الدولية لاحترام حقوق الانسان، ولكن تنظيم الحماية لحقوق الانسان يصطدم

بعدة صعوبات لعل في مقدمتها صعوبة اتفاق الدول على حقوق التي يتعين الاعتراف بها للإنسان، وفي حين ان معظم حقوق الانسان تعتبر حقوقاً فردية اتجاه الحكومات، وبذلك فأن دور المجتمع هو نشر ثقافة حقوق الانسان اذ يمكن لتنظيمات المجتمع المدني المتنوعة، انها تلعب دورها في نشر الثقافة المتعلقة بحقوق الانسان، سواء كانت الحقوق السياسية او الاجتماعية او الثقافية المتعلقة بأهمية قيادة نوعية حياة كريمة، كما يمكن ان يستعين المجتمع للتثقيف بهدف نشر الوعي بحقوق الانسان وذلك من خلال وسائل الاعلام والتكنلوجيا المعلومات التي أصبحت لها قوتها الفاعلة في عالمنا المعاصر، وبذلك يمكن ان تلجأ منظمات المجتمع في كافة مجالاتها الى عقد ندوات والمحاضرات للتوعية بهذه الحقوق حتى يساعد ذلك في خلق رأي عام يهتم بهذه الحقوق، وبذلك تمكين البشر من أجل الحصول على حقوقهم الاساسية، وبذلك بدأت تلعب دورها في تحقيق إشباع هذه الحاجات(٢٠) وأن إشباع الحاجات يأخذ نوعين. **النوع الاول:** تمثل النوع الذي يتمثل جمعيات الرعاية الاجتماعية، وهي جمعيات تقوم بالإشباع المباشر لحاجات الانسان مثلاً (الخدمات الصحية، الخدمات التعليمية، وكذلك تقدم الغذاء والكساء والمأوى)ويهتم هذا النوع من التنظيمات المجتمع بتقديم الخدمات المباشرة لإشباع الحاجات لتسهيل عملية العيش السليم، اما **النوع الثاني:** يؤكد على **(التمكين)**من خلال هذا الاسلوب تميل تنظيمات المجتمع المدني الى دعم استقلالية الانسان واعتماده على ذاته في السعي للإشباع حاجاته، وبذلك نجد منظمات المجتمع تساعد الفرد لفترة من الزمن حتى يستطيع الوقوف على قدميه والاعتماد على ذاته وبذلك يؤدي المجتمع مهمة الدفاع عن البشر فيما يتعلق بقضايا حقوق الانسان، وبذلك نجد ان المجتمع يلعب دوراً بارزاً في الحفاظ على حقوق الانسان ويرجع اهتمام المجتمع بمساله الى انه ثم الظروف عديده ضاغطه فرضت موضوع حقوق الانسان على الساحة القومية والعالمية على السواء، كما تنوعت مجالات الحوار حول هذا الموضوع على الصعيد الفكري والسياسي والاجتماعي والاقتصادي، وان موضوع حقوق الانسان ظهرت على الساحة متلازماً مع النزعة الفردية (٢١) وبذلك قد نرى فيه الآونة الأخيرة اقرار قانون تعديل الاحوال الشخصية في المجتمع العراقي قد احدث صدى كبير واثار راي الشارع العام ولم يحظى بقبول، وبذلك سعه منظمات المجتمع المدني الى تغيير قانون الاحوال الشخصية لان ذلك يؤدي ضررا كبير على الأغلبية من فئات المجتمع العراقي حيث ان لوسائل الاعلام و مواقع التواصل الاجتماعي صدى كبير في الدفاع عن حقوق الانسان، وبخاص حقوق المرآه فالذي اقرتها بعض الجهات السياسية الخاصة لأغراض شخصيه، لكن المجتمع العراقي ومنظمات المجتمع كان لها

صدى كبير في الدفاع عن حقوق الانسان وبذلك نقول ان المجتمع والقانون هو كفيل بحقوق المجتمع كافه

ثالثا: المحددات الثقافية والاجتماعية لحقوق الانسان؟

تأتي اهميه ضرورة تثقيف الانسان بالثقافة الاجتماعية وتزويده بالمعارف ليتمكن من تامين الحقوق والواجبات بين افراد المجتمع وتأمينها بين الامه والحكومة والأخلاقية والعرفية، ولعل من اهم عناصر الثقافة الناجحة الوقوف على التطورات التاريخية التي مرت بها البلاد، وخير مثال عليه تفهم الاخلاق والعادات والعرف وسائر التقاليد الاجتماعية المهمة وهو تاريخ البلد، وبذلك نقصد بالمحددات هي المتغيرات الأساسية المحددة لطبيعة حقوق الانسان، وكذلك نوعيه المجالات التي ترتبط بها، باعتبارها المحددات اوالمجالات تلعب دورا اساسيا في تحديد مدى الالتزام بتفعيل هذه الحقوق. اوتجاهلها او انعدم الالتزام بها كما هو الحال في مجالات اجتماعيه عده، وقد يؤدي دور المحددات والمتغيرات الى ابراز طبيعة حقوق الانسان التي تستجيب لها هذه المحددات منها التنمية البشرية ومن الطبيعي ان تجمع التنمية البشرية بين الانتاج السلع وتوزيعها وزياده قدرات الانسان واستخدامها، وبذلك هناك اربع عناصر اساسيه تساعد على تحقيق التنمية البشرية (كالإنتاجية، العدل، الاستمرارية، التمكين) فمن البديهي ان تزيد من وعي وابداع الناس وانتاجهم عن طريق تعزيز قدراتهم حتى يصبحوا قوه بارزه نحو تحقيق النمو المنشود، بالإضافة يجب ان تتيح هذه الفرص للأجيال الحالية والاجيال المقبلة وبذلك كما يجب تمكين جميع الناس نساء ورجالا لكي يساهموا في صنع القرارات الأساسية التي تتعلق في حياتهم، وبذلك من خلال اربعه ابعاد اولا: اني يحي الناس حياه سليمه وصحيه ثانيا: ان يحصلوا على المعرفة والتوعية بكافه مجالات الحياه ثالثا: وان يحصلوا على الموارد اللازمة لمعيشه الحياه بمستوى افضل رابعا: ضرورة مواجهه الفقر لان انعكاس يؤثر على فعالية لا بعاد اخرى. وبذلك ان التنمية البشرية تعني تعزيز قدرات الإنسانية وتدوير القدرات الصحية التي تستند الى خدمات الرعاية الصحية وبالإضافة الى تمكين الحصول على مستويات تعليميه ملائمه لان التعليم هو القناه الرئيسية لحصول على المعرفة لان التعليم هو مرادف الى التنمية البشرية وبذلك على ان يحصل كل فرد على حقه دون تميز بين طائفي او عنصري او اجتماعي(٢٢) بالإضافة الى توفير المعلومات والمعرفة والاحصاءات في شان في شأنها لتطوير لدى البشر ثقافه المسألة وفي هذا السياق يحتاج دعاه حقوق الانسان الى امتلاك المعلومات التي يتمكن البشر بها من تزويد الوعي بحقوق الانسان.

المبحث الثالث

معوقات الأمن الاجتماعي وأهمية لمجتمع الانساني؟

يعتبر الامن الاجتماعي الركيزة الأساسية لبناء المجتمعات الحديثة وعاملا رئيسيا في حمايه منجزاتها في السبيل الوصول الى رقيها وتقدمها لأنه يوفر البيئة الأمنه للعمل وان معوقات الامن الاجتماعي هي الركائز التي يرتكز عليها كمطلب اساسي لقيام مجتمع ينعم بالأمان بجميع صوره وفي جميع مجالات الحياه، لان الامن الاجتماعي اساس العلاقات الاجتماعية في مستويات ومسارات متعددة الاتجاهات، وهذه العلاقات ترتكز على عدد من القيم الإيجابية وانسانيه الطابع كالتكاتف والتعاضد والمؤازرة والعدل والمسؤولية والاحترام بصوره متبادلة بين جميع الجهات، وكذلك يعد الامن الاقتصادي الركيزة الذي يوفر حياه كريمة والمقومات القانونية التي تعتبر صمام القوه لجهاز الامن الداخلي، الذي يضع سياده القانون هو اساسيه في مقومات سياسه كالشريعة والحرية والمسؤولية، بالإضافة الى ان المعوقات الثقافية كالتوجه الايجابي نحو حياه متبادلة بين الجماعات والتعرف على الثقافات المختلفة(٢٣) وبذلك ان تماسك افراد المجتمع وانتمائهم الى الوطن الواحد ومجتمع واحد لان الاتفاق على مبادئ سلوكيه وأخلاقية واحده والتعاطف والمحبة بين ابناء الوطن في ظل عقيده دينيه ثابته وصحيحه كإحدى المقومات الأساسية للأمن الاجتماعي، إضافة الى اهم المقومات الحياه التي يحتاجها كل انسان نذكر منها:

اولا: التضامن الاجتماعي: يعني بالتضامن بمعانيه الاجتماعية درجة التعاون بين اعضاء الجماعات الاجتماعية بحيث يشكل أعضاء الجماعة وحدة واحده لا يتجزأ كلاً منهم.(٢٤)ويعني ايضاً عملية التآزر او الاعتماد المتبادل كما يظهر في الحياة الاجتماعية أي تضامن الفرد مع جماعته في المسؤولية(٢٥)وبذلك فأن التضامن ينشأ بين أعضاء الجماعة في علاقات اجتماعية تربطهم روابط وعلاقات وتفاعلات داخلية بهدف تحقيق اهداف محددة، وكذلك يبن لنا **العالم دوركهايم** الذي يتصدر فكره التضامن الاجتماعي لدية مكانه كبيرة وقد حدد نموذجين لتضامن يبن ان الاول مجتمع تضامن الالي او الميكانيكي والثاني مجتمع التضامن العضوي، فأنه يوصف التضامن الآلي مجتمع يتميز بصغر حجمة حجم المجتمع وتجانسه وضعف التخصص وتقسيم العمل فيه، كما يتميز أفراد المجتمع بالتماثل والتشابه في النواحي والنفسية والاجتماعية والمهنية وذلك التشابه ينتج

ثانياً: الاستقرار السياسي: تتميز ظاهرة الاستقرار السياسي بالمرونة والنسبية وتشير الى قدرة النظام على توظيف مؤسسات للأجراء ما يلزم من التغيرات استجابة لتوقعات الجماهير وتوجهاتها واحتواء ما قد ينشا من صراعات دون استخدام العنف السياسي الا في نطاق دعمة

لمشروعيته وفعاليته وان ما يدعم الاستقرار السياسي في بلد هو اعتماد المبادئ الدستورية ذلك ان الدستور هو القانون الاعلى الذي يحدد القواعد الاساسية لتشكيل الدولة ونظام الحكم فيها وينظم السلطات العامة من حيث التكوين والاختصاص ولعلاقات بين هذه السلطات وحدود كل سلطة ويحدد ايضاً الواجبات والحقوق الاساسية للأفراد والجماعات ويضع الضمانات لها تجاه السلطة، وبذلك ان ما يدعم الاستقرار السياسي المساواة بين المواطنين في الحقوق من دون التميز بين العنصر او الون او الجنس او الا يكون في الدستور او القوانين ما يجعل أي مواطن يشعر بانة منتمي الى اقلية دينية او مذهبية او عنصرية معينة، ان الانتماء الذي يوفر الاستقرار هو الانتماء الى الوطن من دون تفرقه او تمييز وان التفرقة العنصرية والطائفية من اشد المظاهر تهديداً للاستقرار السياسي بوصفها تؤثر سلبياً في المصالح والعلاقات الاجتماعية(٢٦)كما الاستقرار السياسي هو الارتباط الجدلي بين الفرد والنظام السياسي ومن خلال نظام الحقوق والواجبات المتبادلة فيقوم كل من الفرد والنظام بممارسة واجبات واكتساب الحقوق عن شعور وادراك للمسؤولية انما يتم من خلال التربية والتعليم والتدريب التي تقوم بها المؤسسات التربوية والثقافية، لذلك ان تنمية الشعور بأداء الواجبات واكتساب الحقوق هو ما يعزز الانتماء الى الوطن في بنائه وتنمية من خلال امن اجتماعي وسياسي(٢٧)وان عملية الاستقرار السياسي في المجتمع مرتبط بنظام السياسي القائم ويرتبط ايضاً بأفراد المجتمع، وان قدرة النظام السياسي في تحقيق الاستقرار تبدو من خلال ضبطه وتنظيمه لعلاقات الافراد وتفاعلهم وبذلك يبدو في قدرته على استثمار وتوزيع الموارد الاساسية على اساس العدل والمساواة.

ثالثا: القيم والمعايير الاجتماعية: اتفقه علماء الاجتماع ان القيم تعبير عن الواقع بوصفها حقائق واقعيه توجد في المجتمع كما انها من الركائز التي تعمل على توجيه السلوك ولا ينفصل وجودها عن المعايير الجماعة وان القيم حقائق مركبه متعددة الوجوه وذلك يعني انها ترتبط بجوانب الحياه الاجتماعية المختلفة الثقافية والاجتماعية والنفسية وهذه الجوانب تتميز في الواقع الحياه الإنسانية المرتكزات اساسيه التي تعتمد عليها، فضلا عن ذلك ان للقيم سلطه قويه تتمتع بها، تلك السلطة لا تأتي من ذاتها انما من دعم المجتمع لها وتشديده على وجوب الالتزام الافراد بها في سلوكهم ويتمثل دعم المجتمع للقيم بما يسمى بالتوقعات الاجتماعية، فالناس دائما يتوقعون امرا معينا نتيجة في سلوك الافراد وهي الامور التي يقرونها ويعترفون بها اجتماعيا وعندما يعجز البعض عن اظهار تلك الامور او انهم يظهرون في تصرفاتهم ما يناقضها فانه يتعرضون الى النقد الاجتماعي فتتهدد مراكزهم في المجتمع لان القيم تمارس دور كبير لتحقيق الربط الاجتماعي لان المجتمع من خلاله يميز بين السلوك السوي والسلوك الغير سوي ويتجاوز

هذا النوع من النمط من السلوك كلا حسب ما يستحقه سلوكهم(٢٨) وبذلك يمكننا القول ان اساس استقرار وتوازن الحياه الاجتماعية يعتمد على وجود منظومه القيم والمعايير الاجتماعية ويسعى كل مجتمع الى الحفاظ على قيمه ومعايره الاجتماعية عبرة عمليه التنشئة الاجتماعية التي تقوم بها مختلف الجماعات المؤسسية في المجتمع ويتضح لنا ان القيم والمعايير الاجتماعية تمتلك سلطه ضبطية وتنظيميه في حكم توجيه السلوك والعلاقة والاشباع وتحقيق الهدف وان انعدام فعالية القيم والمعايير او ضعف تأثيرها ينتج عنه انحرافات اجتماعيه وبارتفاع معدلات الانحراف يتهدد الامن الاجتماعي ومن هنا يتضح اهميه وخطورة القيم والمعايير الاجتماعية في حفظ الأمن الاجتماعي

رابعاً: اشباع الحاجات: يتميز الانسان بطبيعة الحال انه يمتلك دوافع قوية تعمل على تحريك سلوكه في اتجاهات معينة بهدف إسباع حاجات معينة وان هذا تحريك السلوكي لم يكن ذاتياً انما يكون من خلال الجماعة أي بعني ان الافراد ينتمون الى جماعات لغرض اشباع حاجاتهم الاساسية، وان هذا الاشباع ينشأ وفق قواعد العرف الاجتماعي المرتبط بالنسق الثقافي للمجتمع،وان اشباع هذه الحاجات يكون جماعياً اعتماداً على النظم الاجتماعية بوصفها وسائل ثقافية لغرض تلبية اشباع حاجات الاخرين،وبذلك في بعض الاحيان يواجه الافراد صعوبات بالغة في إشباع حاجاته مما يودي الى تفكير الافراد بالإحباط ،ويقد يظهر بعض السلوكيات الدفاعية لكي يتكمن من اشباع حاجاته الاساسية ومن ضمن هذه السلوكيات ربما تمثل نوع من السلوك الدفاعي العدواني، كالتبرير والاسقاط التعريض وأخيراً الانسحاب (٢٩)في ضوء ما تقدم يمكن القوال ان الانسان اشد ما يواجه في حياته اليومية هو ضغط الحاجة خاصة وان روبرت ميرتن قد كان دقيقاً في تحليل وتشخيص الضغوطات الحاجة وإفرازاتها السلبية. فقد اختلفت الانماط السلوكية الناتجة عن ضغط الحاجة من فرد الى اخر، ونرى فيما تقدم يمكن القول ان كل تلك الاساليب السلوكية هي ردود فعل انعكاسية تتجنب الفشل في تحقيق إشباع الحاجات ومن هذه الحاجات التي عرضها ابراهام ماسلو في الاكثر انطباقاً على إشباع الحاجات الاساسية الاجتماعية.(الحاجات الفسيولوجية، الامان والاستقرار، الانتماء، التقدير والاحترام، تحقيق الذات)وان اشباع هذه الحاجات بحفظ الكائن البشري ويحقق شعورة بالأمن والطمأنينة.

المقترحات:

مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٥ المجلد ١٥/ العدد ٥

1_ العمل على ادخال القيم والممارسات الاجتماعية والحضارية التي تنسجم مع التغيرات التكنولوجية والاقتصادية من أجل تحقيق الموازنة بين التغيرات المادية والتغيرات المثالية في المجتمع

2_التأكيد على عمل ندوات تشجيع غرس القيم الاجتماعية في نفوس الشباب وحث الشباب على التماسك بها كالتعاون والشجاعة والايمان والايثار والثقة العالية بالنفس

3_وضع برامج تثقيفية وتوعية الافراد بالالتزام باحترام القانون الذي يقره حقوق الانسان وبذلك من خلال وسائل الاعلام ومواقع التواصل الاجتماعي

4 _العمل على وضع برامج حديثه تعمل على تشجيع الافراد على التخطيط والعمل من اجل تقدم والازدهار وتطلع الافراد نحو تحقيق امن دائم في الحياة الكريمة

التوصيات:

1_ التشجيع على حقوق الانسان بما في ذلك الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والحق في التنمية حقوقاً مترابطة وغير قابله للتجزئة وشاملة

2_تمكين المجتمعات المحلية والافراد من تحديد احتياجاتهم في مجال حقوق الانسان وضمان تلبية هذه الاحتياجات

3_تشجيع المعرفة وآليات حقوق الانسان ومهارات استخدامها عالمياً واقليمياً ووطنياً ومحلياً من أجل حماية حقوق الانسان

4_العمل على تطوير القطاعات السكانية والشبابية والاستفادة من قدراتها وابداعاتها من خلال توفير فرص عمل مناسبة واستثمار وقت فراغهم بمعاف ومهارات معرفية وتكنولوجية وتعليمهم وتعزيز قيم حب العمل لديهم

5_التأكيد على دور الاسرة في عملية التنشئة الاجتماعية وان تبقى هي الركيزة الاساسية في المجتمع التي تعمل على تحصين ابنائها من الانحراف وذلك من خلال التعاون مع المؤسسات الاجتماعية والتربوية الاخرى لدعم التماسك الاجتماعي في المجتمع

الخاتمة:

يمكن القول ان الامن الاجتماعي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بعناصر الحياة الاجتماعية جميعها بوصفه يقترن بتوفر الحماية والطمأنينة للأفراد داخل المجتمع بأبعادها التعليمية والصحية والدينية والثقافية والجنائية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية وبذلك يتم من خلال توفير موارد

مستلزمات الحياة والحفاظ على حماية حقوق الانسان وبالتالي شهد العالم اهتماماً متزايداً بقضايا حقوق الانسان على المستوى العالمي حيث اصبح حديث الساعة عن طريق المنصات الدولية الرسمية وغير الرسمية بأحترام الحقوق، وكذلك الحملات الاعلامية المتواصلة التي تدعو الى حماية حقوق الانسان.

الهوامش:

1_مصطفى العوجي، الامن الاجتماعي، مؤسسة نوفل، بيروت، 1983، ص71

2_اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغرب اسيا، الدراسات الاجتماعية في البلدان العربية، نيويورك، 2003،ص183

3_فهد بن محمد الشقحاء، الأمن الوطني تصور شامل، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1425هـ،*2004م ،ص62*

4_نبيل اسكندر، الأمن الاجتماعي وقضية الحرية، ب،1988،ص4

5_مجد الدين خمش، علم الاجتماع، الموضوع والمنهج،ط٣، عمان،2005،ص60

6_محمد أحمد العدوي، الأمن الانساني ومنظومة حقوق الانسان دراسة في مفاهيم العلاقات المتبادلة، قسم السياسة والادارة العامة، جامعة أسيوط، 2009،ص22

7_برقوق مجند، الامن الانساني ومفارقات العولمة، من الانترنيت، boylemkahel.yolasite.com

8_مصطفى،ع٠الامن الانساني والتنمية في العراق،ظ، دار المجد للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص19

9_امين، خ، معجم علم الاجتماع، دار الشروق الثقافي، الاردن،2009،ص44

10_محمد سيد فهمي، العدالة الاجتماعية، مكتب الجامعة الحديث، الاسكندرية،2004،ص193

11_ محمد سيد فهمي، نفس المصدر السابق، ص195

12_محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعة، 1996،ص64

13_الشافعي احمد بشير، قانون حقوق الانسان، منشأ المعاف، الاسكندرية، مصر، ط، 2004، ص35

14_مصطفى العوجي، الأمن الاجتماعي مقومات وتقنياته ارتباطه بالتربية المدنية،ط١،مؤسسة نوفل، بيروت،1983،ص48-47

15_سامية محمد جابر، الفكر الاجتماعي نشأته واتجاهاته وقضاياه،ط١،بيروت، دار العلوم العربية للطباعة والنشر،1989،ص24

16_احسان محمد الحسن، رواد الفكر الاجتماعي، مطابع دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد،1991،ص23

17_احمد مجدى السكرى، الامن والتعاون في المتوسط، قراءات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد10،2002،ص٣٣

18_ابراهيم ابو الغار، علم الاجتماع القانوني والضبط الاجتماعي، القاهرة، مكتبة نهضة الشروق،1984، ص27

19_مراد الطائي، الامن الانساني، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، العدد٥، جامعة سطيف كلية الحقوق والعلوم السياسية،2017،ص176

20_عـــزام محجـــوب، علاقـــة التنميـــة بحقـــوق الانســـان، فـــي حقـــوق التنميـــة (نـــدوة) القـــاهرة، ٧_٩،يونيو،1999،ص،191-190
21_ علي ليلة، المجتمع المدني العربي قضايا المواطنة وحقوق الانسان، مكتبة الانجلو المصرية، 2013،ص 211
22_سعيد اسماعيل علي، حقوق الانسان والتنمية البشرية، مجلة الديمقراطية، العدد الثالث، 2001،ص96
23_منصور ابن سعيد، تهديدات الامن الاجتماعي المصاحبة الإساءة استخدام تقنيات الهاتف النقال، رساله دكتوراه، قسم العلوم الاجتماعية كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، 2009، ص 26
24_ابراهيم مدكور، معجم العلوم الاجتماعية، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،1975،ص148
25_أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية،مكتبة لبنان، بيروت، 1977،ص404
26_ثناء فؤاد عبدالله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، ط١، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، 1997،ص285
27_مصطفى الوجي، الامن الاجتماعي مقوماته وتقنياته ارتباطه بالتربية المدنية، بيروت،مؤسسة نوفل ،1983،ص89
28_غريب محمد سيد احمد وعبد الباسط محمد عبد المعطي، علم الاجتماع ودراسة الانسان، الاسكندرية،دار المعرفة الجامعية،1988،ص202
29_قباري محمد اسماعيل، علم الاجتماع الحضري ومشكلات التهجير والتغيير والتنمية، الاسكندرية، منشاة المعارف،1985،ص495

المصادر:

1_مصطفى العوجي، الامن الاجتماعي، مؤسسة نوفل، بيروت، 1983
2_اللجنة الاقتصادية الاجتماعية لغرب اسيا، الدراسات الاجتماعية في البلدان العربية، نيويورك،2003
3_فهد بن محمد الشقحاء، الأمن الوطني تصور شامل، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1425هـ،*2004م*
4_نبيل اسكندر، الأمن الاجتماعي وقضية الحرية، ب،1988
5_مجد الدين خمش، علم الاجتماع، الموضوع والمنهج،ط٣، عمان،2005
6_محمد أحمد العدوي، الأمن الانساني ومنظومة حقوق الانسان دراسة في مفاهيم العلاقات المتبادلة، قسم السياسة والادارة العامة، جامعة أسيوط، 2009
7_برقوق مجند، الامن الانساني ومفارقات العولمة، من الانترنيت، boylemkahel.yolasite.com
8_مصطفى،ع٠الامن الانساني والتنمية في العراق،ظ، دار المجد للنشر والتوزيع، الأردن، 2016
9_امين، خ، معجم علم الاجتماع، دار الشروق الثقافي، الاردن،2009
10_محمد سيد فهمي، العدالة الاجتماعية، مكتب الجامعة الحديث، الاسكندرية،2004
11_ محمد سيد فهمي، نفس المصدر السابق، ص195
12_محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، الاسكندرية، دار المعرفة الجامعة، 1996

13_الشافعي احمد بشير، قانون حقوق الانسان، منشأ المعاف، الاسكندرية، مصر، ط، 2004
14_مصطفى العوجي، الأمن الاجتماعي مقومات وتقنياته ارتباطه بالتربية المدنية،ط١،مؤسسة نوفل، بيروت،1983
15_سامية محمد جابر، الفكر الاجتماعي نشأته واتجاهاته وقضاياه،ط١،بيروت، دار العلوم العربية للطباعة والنشر،1989
16_احسان محمد الحسن، رواد الفكر الاجتماعي، مطابع دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد،1991
17_احمد مجدى السكرى، الامن والتعاون في المتوسط، قراءات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد10،2002
18_ابراهيم ابو الغار، علم الاجتماع القانوني والضبط الاجتماعي، القاهرة، مكتبة نهضة الشروق،1984
19_مراد الطائي، الامن الانساني، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، العدد٥، جامعة سطيف كلية الحقوق والعلوم السياسية،2017
20_عزام محجوب، علاقة التنمية بحقوق الانسان، في حقوق التنمية (ندوة) القاهرة، ٧_٩،يونيو،1999
21_ علي ليلة، المجتمع المدني العربي قضايا المواطنة وحقوق الانسان، مكتبة الانجلو المصرية، 2013
22_سعيد اسماعيل علي، حقوق الانسان والتنمية البشرية، مجلة الديمقراطية، العدد الثالث، 2001
23_منصور ابن سعيد، تهديدات الامن الاجتماعي المصاحبة الإساءة استخدام تقنيات الهاتف النقال، رساله دكتوراه، قسم العلوم الاجتماعية كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، 2009
24_ابراهيم مدكرو، معجم العلوم الاجتماعية، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،1975
25_أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية،مكتبة لبنان، بيروت، 1977
26_ثناء فؤاد عبدالله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، ط١، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، 1997
27_مصطفى الوجي، الامن الاجتماعي مقوماته وتقنياته ارتباطه بالتربية المدنية، بيروت،مؤسسة نوفل ،1983
28_غريب محمد سيد احمد وعبد الباسط محمد عبد المعطي، علم الاجتماع ودراسة الانسان، الاسكندرية،دار المعرفة الجامعية،1988
29_قباري محمد اسماعيل، علم الاجتماع الحضري ومشكلات التهجير والتغيير والتنمية، الاسكندرية، منشاة المعارف،1985

Sources:

1_ Mustafa Al-Awji, Social Security, Noufel Foundation, Beirut, 1983
2_Economic and Social Commission for Western Asia, Social Studies in Arab Countries, New York, 2003
3_Fahd bin Mohammed Al-Shaqha, National Security, a Comprehensive Vision, Naif Arab University for Security Sciences, Riyadh, 1425 AH, 2004 AD
4_Nabil Iskandar, Social Security and the Issue of Freedom, B, 1988
5_Majd Al-Din Khamsh, Sociology, Subject and Methodology, 3rd ed., Amman, 2005

6_Mohammed Ahmed Al-Adwi, Human Security and the Human Rights System, A Study in the Concepts of Mutual Relations, Department of Politics and Public Administration, Assiut University, 2009
7_Barquq Mujand, Human Security and the Paradoxes of Globalization, from the Internet, boylemkahel.yolasite.com
8_Mustafa, A0 Human Security and Development in Iraq, D, Dar Al-Majd for Publishing and Distribution, Jordan, 2016
9_Amin, Kh., Dictionary of Sociology, Dar Al-Shorouk Cultural, Jordan, 2009
10_Mohamed Sayed Fahmy, Social Justice, Modern University Office, Alexandria, 2004
11_Mohamed Sayed Fahmy, same previous source, p. 1951
12_Mohamed Atef Ghaith, Dictionary of Sociology, Alexandria, Dar Al-Ma'rifah University, 1996
13_Al-Shafei Ahmed Bashir, Human Rights Law, Origin of the Mu'af, Alexandria, Egypt, 1st edition, 2004
14_Mustafa Al-Awji, Social Security, Its Components and Techniques, Its Relationship to Civic Education, 1st edition, Noufal Foundation, Beirut, 1983
15_Samia Mohamed Jaber, Social Thought, Its Origins, Trends and Issues, 1st edition, Beirut, Dar Al-Ulum Al-Arabiya for Printing and Publishing, 1989
16_Ihsan Mohamed Al-Hassan, Pioneers of Social Thought, Dar Al-Hikma Printing and Publishing Press, Baghdad, 1991
17_Ahmed Magdy Al-Sakri, Security and Cooperation in the Mediterranean, Strategic Readings, Center for Political and Strategic Studies, Issue 10, 2002
18_Ibrahim Abu Al-Ghar, Legal Sociology and Social Control, Cairo, Nahdet Al-Shorouk Library, 1984
19_Murad Al-Taie, Human Security, Journal of Legal Studies and Research, Issue 5, Setif University, Faculty of Law and Political Science, 2017
20_Azzam Mahjoub, The Relationship between Development and Human Rights, in Development Rights (Symposium), Cairo, June 7-9, 1999
21_Ali Laila, Arab Civil Society, Citizenship and Human Rights Issues, Anglo-Egyptian Library, 2013
22_Saeed Ismail Ali, Human Rights and Human Development, Democracy Magazine, Issue 3, 2001
23_Mansour Ibn Saeed, Social Security Threats Accompanying the Misuse of Mobile Phone Technologies, PhD Thesis, Department of Social Sciences, College of Graduate Studies, Naif Arab University for Security Sciences, 2009
24_Ibrahim Madkro, Dictionary of Social Sciences, Egyptian General Book Authority Press, Cairo, 1975
25_Ahmed Zaki Badawi, Dictionary of Social Science Terms, Lebanon Library, Beirut, 1977

26_Thanaa Fouad Abdullah, Mechanisms of Democratic Change in the Arab World, 1st ed., Beirut, Arab Unity Studies Center, 1997
27_Mustafa Al-Waji, Social Security, Its Components and Techniques, Its Relation to Civic Education, Beirut, Noufal Foundation, 1983
28_Gharib Muhammad Sayyid Ahmad and Abd Al-Basit Muhammad Abd Al-Muati, Sociology and Anthropology, Alexandria, Dar Al-Ma'rifah Al-Jami'ah, 1988
29_Qabari Muhammad Ismail, Urban Sociology and the Problems of Displacement, Change and Development, Alexandria, Manshat Al-Ma'arif, 1985